مـــــــــركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

تحدي قياس الاقتصاد بصورة مستدامة

الباحث والكاتب: محمد الوائلي

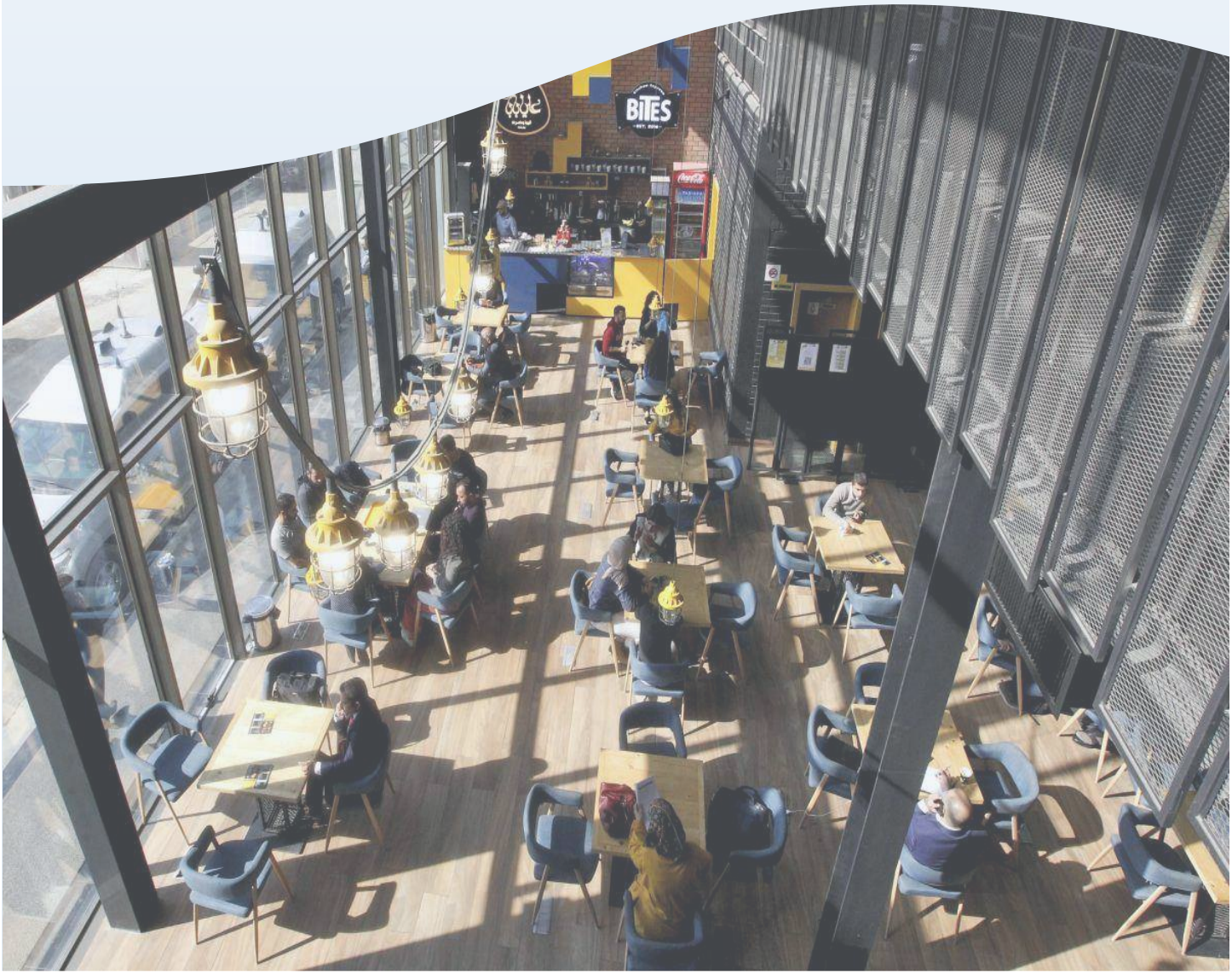

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

تحدي قياس الاقتصاد بصورة مستدامة

قسم الابحاث والترجمة

الباحث والكاتب: محمد الوائلي

المقدمة

يعتبر «الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic Product (GDP)» من اهم المعايير التي يتم استخدامها من أجل قياس النمو الاقتصادي والتقدم التنموي حيث تعتبر المعادلة التي يتم من خلالها استخراج رقم الـ «GDP» من اقوى المعادلات التي تتحكم بمصير الاقتصادات في العالم. ولكن يعتبر الكثير من الخبراء طريقة قياس الـ «GDP» طريقة سطحية تركز بصورة كبيرة على النمو وتهمل الكثير من الخصائص والجوانب الحيوية للاقتصادات. أكثر من ذلك، يحمل مختصون آخرون معيار الـ «GDP» مسؤولية الكثير من المشاكل الاقتصادية والتي اثرت سلباً على البيئة الطبيعية والمجتمعات المختلفة وتسببت بكثير من الازمات.

تناقش هذه الورقة اسلوب قياس الـ «GDP» والعوامل التي تجعل هذا المقياس يتسبب بمشاكل عديدة وما هي الجوانب التي يجب تغييرها من اجل الحصول على مقياس أكثر استدامة في المستقبل. وفي الوقت الذي تعتبر هذه القضية شأن دولي وبالتالي يتحمل معالجتها المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والاقتصادية العالمية، الا ان هناك بعض الامور التي يمكن للعراق القيام بها في هذا المجال منها متابعة المناقشات والتطورات التي تحصل في مجال القياسات الاقتصادية المختلفة واهميتها.

معادلة الـ «GDP» ونشأتها:

اهتمت الدول منذ القدم بالحصول على البيانات حول مواردها وخدماتها وكذلك دخل مواطنيها حتى يساعدها ذلك في التخطيط وفرض الضرائب. كان هذا الامر أساسياً في الانظمة الاشتراكية حتى قبل شيوع مفهوم الناتج الاجمالي المحلي حيث كانت الدولة تخطط أكبر قدر ممكن وبالتالي كانت بحاجة الى معلومات ادق، مما ادى الى متلاك الاقتصاديون والمخططون في الانظمة الاشتراكية خبرة أكبر في هذا المجال من الدول الرأسمالية[1]. وعليه عندما ارادت الولايات المتحدة تطوير آلية لقياس «الناتج المحلي القومي Gross National Product (GNP)» في عام ١٩٣٤، استعانت بالاقتصادي «سيمون كوزنتس Simon Kuznets» من اصول روسية والذي قام بتطوير هذا المقياس بتكليف من مجلس الشيوخ الامريكي حيث نشر ورقة بحثية بعنوان «الدخل القومي National Income» حاول فيها درج الدخل الامريكي من مصادره المختلفة[2]. وعلى الرغم من ان عمله الجاد والمضني من اجل تطوير هذا المفهوم ادى في النهاية الى فوزه بجائزة نوبل للاقتصاد، الا انه تم استبعاده لاحقاً من اجراءات حسابات الدخل القومي[3].

في عام ١٩٩٠ تم استبدال مقياس «الناتج القومي الاجمالي Gross National Product» الرائج منذ الحرب العالمية الثانية بمقياس «الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product» ولكن جذور المفهوم هي متقاربة[4]. وبصورة عامة تهدف معادلة الـ «GDP» الى قياس ما يتم صرفه من قبل المواطنين وما تقوم به مؤسسات الاعمال والحكومات من استثمارات وتطرحه من خدمات في السوق. بمعنى ادق، يمثل الناتج المحلي الاجمالي القيمة المالية لجميع المنتجات والخدمات التي يتم طرحها او تقديمها في بلد ما خلال فترة

[1] Ehsan Masood - GDP - Icon Books – 2021

[2] Simon Kuznets - Inventive Activity: Problems of Definition and Measurement – In: The Rate of Direction of Inventive Activity - Princeton University Press – 1962

[3] Ehsan Masood - GDP - Icon Books – 2021

[4] Philipp Lepenis - The Power of a Single Number - 2016 - Columbia University Press

زمنية معينة. وتكون هذه الفترة الزمنية عادة سنة كاملة، ولكن هناك أيضاً قياسات مرحلية لكل ربع سنة مالية يتابعها المحللون الماليون والخبراء الاقتصاديون وكذلك متخذي القرار بدقة؛ ويحاول التنبوء بما سوف يحصل في الاقتصاد واتخاذ إجراءات مناسبة[5].

وفي الكثير من الأحيان، عندما ينخفض الناتج المحلي، تحاول الدولة وفقاً لطريقة «جون مينارد كينس Keynes Maynard John» وبالاخص في الاقتصادات الحرة المتقدمة، ضخ استثمارات في السوق من أجل رفع مستوى الفعالية الاقتصادية والحفاظ على الوظائف وخلق فرص عمل جديدة نتيجة للأموال والمشاريع التي تضيفها الى السوق. وهكذا اجراءات تتم على أمل ان يرتفع مستوى الـ «GDP» وتتشجع الشركات ومؤسسات الأعمال في الاستثمار أكثر في السوق[6].

أما اليوم، فان الشروط والمعايير لكيفية لقياس الفعاليات الاقتصادية، من ضمنها معادلة الـ «GDP»، يتم تعينها وفقاً لنظام الأمم المتحدة للحسابات القومية United Nations System of National Accounts (SNA)» التابع لـ «قسم احصائات الامم المتحدة United Nations Statistics Division (UNSTATS)» والذي يشارك في وضعها جميع دول الاعضاء في الامم المتحدة[7].

<u>اهمية الـ «GDP» اليوم:</u>

يعتبر الـ «GDP» من أهم المعايير التي تحدد فيما لو ان الاقتصاد في حالة سيئة أو جيدة.

قضية الأزمة الاقتصادية اليونانية وعلاقة اليونان بالاتحاد الاوربي يمكن اعتبارها مثال جيد يبين الأهمية التي يوليها العالم لهذا الرقم. فقد تم تعيين الاحصائي «اندرياس جورجيو Andreas Georgiou» في عام ٢٠١٠ من قبل صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي لادراة مؤسسة «Elstat» والتي اصبحت بديلة لـ«خدمة الاحصائات الوطنية اليونانية National Statistics Service of Greece (NSSG)» حيث كانت الأخيرة مسؤولة عن جمع أرقام مهمة تخص الاقتصاد اليوناني ومن ضمنها تقديرات الـ «GPD».

وقد كلف «جيورجيو Georgiou» بتوليد ارقام أكثر دقة حول الاقتصاد اليوناني والذي عانى بشدة من الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ حيث تبين ان الأرقام التي كانت تقدمها «NSSG» للعام غير دقيقة. فقد كانت مؤسسة «NSSG» تقدر رقم الـ «GPD» في سنة ٢٠٠٦ مثلاً اعلى بنسبة ٢٥٪ مما كان يقدره جورجيوس بعد توليه مهامه الجديدة وذلك من أجل الحصول على القروض؛ في حين كانت تعلن «NSSG» ان القروض الحكومية كانت اقل بـ ١١٪ مما هي عليه. إلا انه بعد استلام جورجويس وظهور ارقام أكثر دقة اصبحت عملية حصول اليونان على مساعدات دولية أكثر صعوبة وكذلك انخفضت ثقة المستثمرين بالسوق اليوناني مما أثر بصورة هائلة على حياة المواطنين ووضع الشركات وأدى ذلك الى إجراءات تقشف قاسية عانى منها البلد بصورة مطولة.

واجه «جورجيو Georgiou» ضغوطاً هائلة ومضايقات واختراقات لأجهزته الألكترونية، بل ومسائله قانونية لأنه كان يصدر بيانات حول الـ «GDP» تختلف تماماً عن السابق حيث انه كان أكثر دقة. ولكنه بغض النظر عن التفاصيل تبين هذه الحالة اهمية رقم الـ «GDP» في تقرير مصير الدول ووضعها الاقتصادي[8].

[5] Jason Fernando - Gross Domestic Product (GDP) Formula and How to Use it - Investopedia– 2024
[6] Ehsan Masood - GDP - Icon Books – 2021
[7] United National Statistics Division – System of National Accounts - 2024
[8] Diane Coyle – GDP A Brief but Affectional History – Princeton University Press – 2014

المشاكل المتعلقة بال «GPD»:

على الرغم من اهمية الغاية وراء تطوير ال «GDP» وحلها لمشاكل اقتصادية عدة اهمها اعطاء اسلوب مباشر وفعال لقياس عملية النمو الاقتصادي؛ الا ان الاعتماد على هذا المؤشر تسبب بمشاكل عديدة. فهو في الحقيقي رقم مصطنع؛ مثل ما ذكرنا؛ يركز على جوانب معينة فقط في الاقتصاد وان كانت تترتب عليه الكثير من التبعات التي تحدد مصير الدول، بل والعالم بأسره.

بصورة عامة اهم المشاكل التي يعاني منها ال «GDP» هي:

الاعتماد على رقم واحد: ان معايير صحة اقتصاد معين لا يمكن ان يتم قياسها برقم واحد حيث تكتنف جميع الاقتصادات في العالم تنوعات كبيرة وتعقيدات بالغة لا يمكن تقييمها بمجرد تحديد القيمة المالية الاجمالية لجميع المنتجات والخدمات التي يتم طرحها في السوق خلال فترة زمنية معينة. والتركيز على رقم واحد فقط يمثل القيمة المالية يهمل الكثير من الثروات الأخرى مثل الرأس المال البشري ورأس المالي الطبيعي التي لا توجد طريقة موحدة تستطيع تقييمها من الناحية المالية[9].

التكاليف البيئية للنتاج الاجمالي: عندما تم تطوير فكرة النتاج المحلي الإجمالي كان الهدف هو التعافي من آثار الحرب العالمية الثانية والتركيز على البناء والنمو. ولكن في ذلك الوقت لم تكن الآثار البيئية السلبية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية قضايا مطروحة. أما اليوم فإن الاستمرار في التركيز على النمو وحده وإهمال جوانب الصحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومتعلقاتها يهدد بانهيار نظام الحياة كلياً او التسبب بأضرار بالغة لا يمكن التعافي منها. وعليه فان عملية قياس التقدم الاقتصادي يجب ان تتغير بحيث تضع في الحسبان الاثار البيئية والاجتماعية للفعاليات الاقتصادية[10].

الانحياز بإتجاه مصالح الدول المتقدمة: على الرغم من ان آلية وضع المعايير «نظام الحسابات القومي SNA» التابع للأمم المتحدة يشارك في وضعه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا ان هناك انحياز واضح تجاه ما يناسب اقتصادات الدول المتقدمة ومصالحها. ليس للاقتصادات الصغيرة والمتوسطة نفس القوة والدور في إيجاد أي تغيير في هذا النظام وهذا من شأنه ان يجعل الدول آنفة الذكر تتحمل تبعات الفعاليات الاقتصادية للدول المتقدمة، كالتلوث البيئي مثلاً والذي يتسبب بالضرر لكل العالم وليس الدول المنتجة فقط، ولكن لا تستفيد الدول النامية والفقيرة كثيراً من نمو الدول المتقدمة وزيادة انتاجها للبضائع والخدمات، بل تبقى مستهلكة[11].

الانحياز باتجاه مصالح الشركات الكبرى: ان آلية قياس ال «GDP» تركز بصورة كبيرة على مصالح الشركات ورؤوس الأموال الكبرى فقط وتعطي صورة غير دقيقة عن وضع الاقتصاد وفيما لو حقق نمو حقيقي أم لا. فمثلاً حصل هناك ارتفاع في ال «GDP» في الولايات المتحدة بعد الأزمة الاقتصادية التي بدأت عام ٢٠٠٧، ولكن اشارت الاحصائيات ان ٩١٪ من هذا النمو في الدخل بين عام ٢٠٠٩-٢٠١٢ كان لصالح ١٪ فقط من الأفراد والشركات في حين بقى المواطن يعاني، بل أصبح حاله اسوأ[12].

الاعتماد على الطاقة من مصادر احفورية: مازال النظام الاقتصادي العالمي اليوم يعتمد على الوقود الاحفوري في معظم قطاعاته، وأي دفع باتجاه تحقيق نمو اقتصادي من خلال انتاج المزيد من البضائع وتقديم المزيد من الخدمات يعني بالضرورة استهلاك أكبر للوقود الاحفوري، وهذا سيؤدي الى المزيد من التلوث البيئي والمزيد من التبعات الاجتماعية والاقتصادية السلبية[13].

[9] Joseph E. Stiglitz, Amartya Sen, and Jean-Paul Fitoussi – Mis-Measuring Our Lives – The New Press - 2010
[10] Joseph Stiglitz, Jean Paul Fitoussi, and Martine Durand – Beyond GDP – OECD - 2018
[11] Ehasan Masood – GDP – Icon Books - 2021
[12] Emmanuel Saez, Gabriel Zucman, Wealth Inequality in the United States since 1913 – The Quarterly Journal of Economics – Volume 31 – Issue 6 - 2021
[13] Ehsan Masood – GDP – Icon Books - 2021

التغييرات المطلوبة في كيفية قياس التقدم الاقتصادي:

نتيجة لإدراك الآثار السلبية للتركيز فقط على النمو الاقتصادي والذي شجعه على مدى العقود الماضية مقياس الـ «GDP» اصبحت هناك ضرورة لإعادة النظر في اسلوب قياس الأداء الاقتصادي تتسم بكونها أكثر استدامة وعدالة.

هناك محاولات كثيرة لتحقيق هذا الهدف يذكر الباحث إحسان مسعود بعض منها من قبيل[14]:

• قام باحثون من جامعة كامبريدج ومكتب الملكية الفكرية الأسترالي باقتراح تعديلات على مرحلتين، اولاً شمول عوامل تهملها معادلة الـ «GDP» الحالية ومن ثم الابتعاد تدريجياً عنها. وشمول رؤوس أموال غير المالية من ضمنها الرأس المال البشري والطبيعي في قياس الازدهار الاقتصادي.

• فريق صيني – امريكي مشترك من اكاديمية العلوم الصينية وجامعة ستانفورد الامريكية وجامعة ولاية ميشيغان يعمل على تطوير مفهوم «ناتج النظام البيئي الاجمالي Gross Ecosystem Product» وهي محاولة لوضع قيمة مادية للموارد الطبيعة من خلال التعبير عنها بالدولار بحيث يستطيع العالم تقييم الخسارة بإسلوب مالي عند تدمير الموارد الطبيعية نتيجة للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

• كانت هناك محاولة من قبل حكومة الصين لطرح مفهوم «النتاج الاجمالي المحلي الاخضر Green GDP» والذي يأخذ في نظر الإعتبار الآثار البيئية الطبيعية السلبية للانشطة الاقتصادية. ولكن وفقاً لمقايس الـ «GDP» التقليدي فإن اقتصاد الصين سوف يحتل المرتبة الأولى في العالم متجاوزاً الولايات المتحدة، وعليه فان تحوير هذا المقياس أو اعتماد مقياس آخر سيؤدي الى خسارة الصين هذه المرتبة. فلو تم الأخذ في نظر الإعتبار الآثار البيئية السلبية للأنشطة الاقتصادية الصينية فلن يحتل اقتصاد الصين المرتبة الأولى عالمياً، ولذلك قد لا تكون الصين متحمسة للترويج لأسلوب جديد في تصنيف الاقتصادات عالمياً، على الاقل في الوقت الحاضر.

ولعله اهم محاولة كانت من قبل ثلاث شخصيات اقتصادية مهمة وهي «ستيفن ستغليتس Steven Stiglitz» و «آمارتيا سن Amartya Sen» و «جان بول فيتوسي Jean-Paul Fitoussi» في عام ٢٠٠٨ أي اثناء حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية وبتكليف من الحكومة الفرنسية. كل من «ستغليتسStiglitz» و «سن Sen» يحملان جائزة نوبل في حين كان فيوتسي من أبرز الإقتصاديين في فرنسا وحاصل على الكثير من الجوائز والتقديرات. تم تشكيل لجنة بإسم «لجنة قياس الاداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي The Commission of Economic Performance and Social Progress (CEPSP)» والتي عرفت لاحقاً بلجنة «Stiglitz-Sen-Fitoussi» حيث كان هدفها آليات ومداخل جديدة لقياس ثروة وتقدم الدول والابتعاد عن مقياس الـ «GDP»[15].

هذه الجهود وغيرها لم تكلل بالنجاح بصورة خاصة، ولكنها بصورة اجمالية شجعت العالم على إعادة النظر في الـ «GDP» وأهمية ايجاد مجموعة بديلة من المقاييس والمعايير وعدم الاعتماد على رقم واحد في تشخيص صحة الاقتصاد. لا أحد يعرف بالضبط متى سيتم الإبتعاد عن الـ «GDP»، ولكن التغيير قادم من دون شك. فهناك مناقشات تدور حالياً في أروقة «UNSTATS» لتغيير الـ «SNA» في عام ٢٠٢٥ حيث يحتمل ان تكون نتائج هذه النقاشات إبتعاد ملحوظ عن الـ «GDP» في السنوات القادمة[16].

ولكن لحين الإبتعاد عن الـ «GDP» ينبغي لمتخذ القرار الاقتصادي خصوصاً في الدول النامية محاولة تفادي السلبيات المتعلقة به. سيتم هنا ذكر مجموعين من التوصيات حول كيفية تفادي المطبات التي يسببها الاعتماد على مقايس الـ «GDP» اولها لـ «كوزنيتس Kuznits» نفسه حيث حذر مبكراً من خطورة الاعتماد على النمو الاقتصادي وحده كآلية لقياس صحة الاقتصاد.

[14] Ibid.

[15] Joseph E. Stiglitz - Amartya Sen - Jean Paul Fitoussi - Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress –2009

[16] Ehsan Masood – GDP – Icon Books - 2021

فقد تكون بعض النشاطات الاقتصادية بالمحصلة النهائية لها نفس التأثير على مقاييس النمو الاقتصادي، ولكن أثرها الحقيقي على الاقتصاد وتحقيق الرفاه مختلف تماماً. وقد اشار كوزنيتس الى هذه القضية منذ الستينيات من خلال[17]:

التمييز بين نوعية النمو وليس فقط على كميته. بمعنى انه هناك فرق مثلاً بين انتاج بضائع استهلاكية لتحقيق الأرباح مقابل انتاج وتصدير مكائن انتاجية ضخمة ترفد المصانع بقدرة انتاجية عالية وتساعد على توليد المزيد من البضائع وخلق فرص العمل.

الأخذ في نظر الإعتبار تكاليف النمو وليس فقط مردوداته. كما هو الحال في التكاليف البيئية والاجتماعية الباهضة نتيجة مثلاً لبناء مصنع ما في منطقة معينة ينتج الكثير من البضائع، ولكنه يؤدى الى تلوث البيئة المحيطة به ويؤدي الى تهجير سكان تلك المنطقة نتيجة لهذا التلوث واصابتهم بامراض خطيرة تتطلب علاجات باهضة وتمنعهم من المشاركة في العملية الاقتصادية.

التخطيط للمدى البعيد وليس القريب فقط. فمثلاً بالإمكان للدولة الإستثمار في مدن صناعية لإنتاج مواد غذائية غير اساسية ومربحة على المدى القريب، ولكن من دون أهمية استراتيجية تذكر على المدى البعيد مقابل الاستثمار في تطوير البنية التحتية الزراعية او المائية والتي تساعد في تدعيم الأمن الغذائي والمائي مثلاً وتوفر على الاقتصاد الكثير من الموارد المالية في المستقبل.

اما مجموعة التوصيات الثانية فهي من تقرير لجنة «Stiglitz-Sen-Fitoussi» والذي صدر عام ٢٠٠٩ حيث سيتم ذكر البعض منها[18]:

عند تقييم الرفاه الاقتصادي ينبغي التركيز على الدخل والاستهلاك وليس فقط على الانتاج. فلا يجوز الخلط بين النمو والذي كما ذكرنا يتم قياسه من خلال القيمة المالية للمنتجات والخدمات التي يتم توليدها مع الرفاه الاقتصادي، حيث قد يكون اقتصاد ما ينتج الكثير (أي له «GDP» عالي) ولكن إذا كانت الأسعار مرتفعة وتم صرف اغلب الإيرادات فان مستوى الرفاهية يعتبر منخفضاً.

إعطاء اهمية أكبر لكيفية توزع الإيرادات والاستهلاك والثروة. ان اهم عيوب الـ «GDP» هو انه يعطي ارقام متوسطة وإجمالية ويهمل الكثير من التفاصيل، وبالتالي ينبغي رفد الأرقام التي تتحدث بصورة إجمالية ومتوسطة حول الثروة والدخل بأرقام اضافية تبين توزيعها في المجتمع وتظهر حالة عدم التوازن ومواطنه في الاقتصاد والمجتمع.

التأكيد على وضع اقتصاد العائلة. ان وضع العائلة من الناحية الاقتصادية فيما يخص الدخل والصرف يعطي صورة أفضل عن الحياة الاقتصادية للمواطن ورفاهيته مقارنة بالتركيز على وضع الشركات ومدى انتاجيتها.

نموذج الاقتصاد العراقي والصورة الخاطئة التي يعكسها مقياس الـ «GDP» عنه:

إن وضع الاقتصاد العراقي من أفضل الأمثلة التي تبين عيوب الـ «GDP» في قياس التقدم الاقتصادي في العراق. فعلى الرغم من بلوغ «GDP» العراق ٢٨٦،٦٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٢[19] وهو ارتفاع بنسبة ٧٪ عن العام الماضي نتيجة لزيادة تصديره للنفط وكذلك ارتفاع نسبي لأسعار النفط في بداية ٢٠٢٢[20] حيث ان الرقمين مرتفعين نسبياً، الا ان هذا الارتفاع خادع ولا يعكس الكثير من الحقائق.

[17] Simon Kuznets - Inventive Activity: Problems of Definition and Measurement – In: The Rate of Direction of Inventive Activity - Princeton University Press – 1962

[18] Joseph E. Stiglitz - Amartya Sen - Jean Paul Fitoussi - Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress –2009

[19] World Bank Group – GDP (Current U$) – Iraq - 2024

[20] US Energy Information Administration – Crude oil prices increased in the first half of 2022 and declined in second-half 2022

فالإعتماد على النفط يعني أن باقي القطاعات مهملة وليست ذات انتاجية عالية[21]. وهذا يؤشر أولاً إلى ان النمو الاقتصادى في العراق والذي حصل بصورة رئيسية من خلال زيادة انتاج النفط نتيجة لرفع عقوبات تصدير النفط عن العراق وتطوير البنية التحتية النفطية لم تستفد منه القطاعات الأخرى، بالأخص مع غياب التخطيط بعيد المدى والقدرة على تنفيذ المشاريع نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني وكذلك الفساد وهجرة العقول وإضعاف العراق من حيث الثروة البشرية ذات الكفاءة العالية.

وبالتاكيد فإن التركيز على النفط في النمو الاقتصادي كان له اثار بيئية واقتصادية واجتماعية سلبية كبيرة على البلد[22]. فالتلوث الحاصل نتيجة للتركيز على الصناعة النفطية كبير، وابتعاد الكثير من الشباب عن مبادرة الأعمال والاتجاه نحو الحصول على التعيين في الدولة بأساليب قانونية وغير قانونية، وانتشار البطالة المقنعة حيث ان الدولة العراقية تصرف اغلب ميزانيتها على رواتب الموظفين وهي ليست بحاجة الى هذا العدد الهائل منهم في حين ان إنتاجية الموظف العراقي منخفضة بصورة عامة، وكذلك تواجه العوائل التي لا تمتلك موظفين في الدولة صعوبات وتحديات كبيرة جداً، حيث لا يعني التعيين في الدولة الحصول على راتب فقط وانما هناك فرص للحصول على اراضي وسلف تقاعد والعديد من الامور الاخرى.

يحصل هذا ومستوى الـ «GDP» في العراق مرتفع نسبياً[23]، في حين نرى أيضاً الأسعار في العراق مرتفعة للغاية دون ان تكون هناك خدمات جيدة بالأخص العقارات وتكلفة الإيجار، وصرف مبالغ هائلة من دخل المواطن على توفير الكهرباء عبر المولدات بسبب عدم استقرار خدمة الكهرباء الوطنية.[24] هذا كله والعالم يعمل منذ فترة طويلة على الإبتعاد عن الطاقة الأحفورية، وبالتالي فأن خطورة حدوث كارثة اقتصادية في الدول التى يعتمد اقتصادها بصورة كبيرة على النفط تتزايد يوماً بعد يوم.

وعليه يمكن بسهولة إدراك اهمية توصيات كل من «كوزنتس Kuznits» ولجنة «Stiglitz-Sen-Fitoussi» لو تم تطبيقها على الوضع العراقي، ويمكن بسهولة رؤية كيف ان نوعية المنتج الذي يتم توليده وليس فقط كميته أو قيمته المالية يلعب دوراً كبيرة في وضع الاقتصادي وكذلك التخطيط بعيد المدى، والآثار الجانبية السلبية للنمو غير المدروس، وذلك اتخاذ ما يحدث في العائلة كمقياس للتقدم الاقتصادي وتشخيص مجالات عدم التوازن وكذلك البحث في مستوى دخل المواطن وإنفاقه لتقييم وضعه الحقيقي بدلاً من الحديث بصورة اجمالية.

التوصيات بالنسبة لمتخذ القرار العراقي:

يحتاج متخذ القرار العراقي بصورة عامة الى ثلاثة انواع من الإجراءات لمواكبة التحولات الاقتصادية المتعلقة بكيفية قياس الاقتصاد وتحقيق الرفاه الحقيقي للمواطن:

- **اهمية المعلومات في تحقيق الرفاه والتنمية:**

على الرغم من إمتلاك العراق اجهزة معلومات إلا انها غير كافية ولا توجد بحوث ودراسات كبيرة ودقيقة في المجالات الاقتصادية تهدف الى الكشف الوضع الحقيقي للاقتصاد العراقي. ينبغي تشجيع المؤسسات الحكومية والخاصة وكذلك غير الحكومية على المساهمة في رفع الفقر المعلوماتي السائد في البلد.

[21] World Bank Group – Without Reforms, Iraq's Oil Boom Could Turn to Bust – Press Release – 2023
[22] TRT World – How the Oil Industry is Making Iraqis Sick - 2021
[23] Ali Al-Mawlawi – Public Sector Reform in Iraq – Chatham House - 2020
[24] Hussein Hatem – Baghdad Real Estate Prices Eclipse Europe – The New Region - 2024

- **اهمية تنوع الاقتصاد والابتعاد عن الاقتصاد الريعي:**

أصبحت هذه من بديهيات التوصيات الاقتصادية اليوم، ولكن لا توجد خطط جيدة وخطوات عملية للانتقال تدرجيا الى اقتصاد أكثر مرونة وتنوعاً سيما وان الإبتعاد عن مصادر الطاقة الأحفورية فيه تحديات بالنسبة للعراق، بالإضافة الى فرص كبيرة قد لا يكون متخذ القرار مطلعاً عليها بصورة جيدة.

- **اهمية متابعة النقاش الدائر على مستوى العالم حول الـ «GDP»:**

تعكس قضية الـ «GDP» بصورة إجمالية الخلل المتعلق بالاقتصاد العالمي والاتجاهات الممكنة التي سيتجه لها في المستقبل. والعراق معني بصورة كبيرة بهذه النقاشات ومطالب بأن يساهم فيها ليس فقط لكون اقتصاده يعتمد على النفط وابتعاد العالم عن التوليد كأسلوب لقياس التقدم الاقتصادي، وإنما ايضاً لكون الـ «GDP» يعكس صورة ناقصة وخاطئة عن الاقتصاد العراقي ويحرمه من العديد من الفرص.

المصادر

1. Ali Al-Mawlawi – Public Sector Reform in Iraq – Chatham House – 2020 https://www.chathamhouse.org/2020/06/public-sector-reform-iraq-0/about-author
2. Diane Coyle – GDP A Brief but Affectionate History – Princeton University Press – 2014
3. Ehsan Masood - GDP – Icon Books – 2021
4. Emmanuel Saez – Gabriel Zucman – Wealth Inequality in the United States since 1913 – The Quarterly Journal of Economics – Volume 31 – Issue 6 – 2016 https://academic.oup.com/qje/article/131/2/519/2607097
5. Hussein Hatem – Baghdad Real Estate Prices Eclipse Europe – The New Region – 2024 https://thenewregion.com/posts/592/baghdad-real-estate-prices-eclipse-europe
6. Jason Fernando – Gross Domestic Product (GDP) Formula and How to Use it – Investopedia – 2024 https://www.investopedia.com/terms/g/gdp.asp
7. Joseph E. Stiglitz, Amartya Sen, and Jean-Paul Fitoussi – Mis-Measuring Our Lives – The New Press – 2010
8. Joseph E. Stiglitz – Amartya Sen – Jean Paul Fitoussi – Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress – 2009 https://ec.europa.eu/eurostat/documents/8131721/8131772/Stiglitz-Sen-Fitoussi-Commission-report.pdf
9. Joseph Stiglitz – Jean Paul Fitoussi and Martine Durand – Beyond GDP – OECD – 2018
10. Philipp Lepenis – The Power of a Single Number – 2016 – Columbia University Press
11. Simon Kuznets – Inventive Activity: Problems of Definition and Measurement – In: The Rate of Direction of Inventive Activity – Princeton University Press – 1962 https://www.nber.org/system/files/chapters/c2258/c2258.pdf
12. TRT World – How the Oil Industry is Making Iraqis sick – 2021 https://www.trtworld.com/magazine/how-the-oil-industry-is-making-iraqis-sick-52514
13. United Nations Statistics Division – The System of National Accounts – 2024 https://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/sna.asp
14. US Energy Information Administration – Crude oil prices increased in first half of 2022 and declined in second-half 2022 https://www.eia.gov/todayinenergy/detail.php?id=55079#:~:text=The%20Brent%2DWTI%20crude%20oil,crude%20oil%20from%20another%20source
15. World Bank Group – GDP (Current US$) – Iraq – 2024 https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IQ
16. World Bank Group – Without Reforms, Iraq's Oil Boom Could Turn to Bust – Press Release – 2023 https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/07/31/without-reforms-iraq-s-oil-boom-could-turn-to-bust